

الفصل السادس

الرصيد والدين

فى أعمال الوالى المصرفية

أن يكون المرء مصرفياً ملكياً فى مصر خلال العصر الذهبى للقطن أمر له مزاياه، وأولها المزايا المالية. فقد كان طبيعياً أن يقوم ديرفيو وأوبنهم باعتبارهما مندوبى الوالى المفضلين فى الأعمال المالية بقدر كبير من مشتريات، وتسديدات وصفقات إسماعيل الأخرى وحكومته. وعندما يعرف المرء أن دخل الوالى الخاص سنة ١٨٦٢-١٨٦٣ كان أكثر من عشرة ملايين فرنك، وأن الإيرادات الرسمية بلغت ١٥٠ مليوناً سنة ١٨٦٣، وأن النفقات كانت ضعف هذا المبلغ، يمكنه أن يتصور نوع العميل الذى كان يتعامل معه ديرفيو.

وبالطبع، لم يمر كل هذا المال فى أيدي ديرفيو، ولكن حتى بعد خصم المرتبات الإدارية، والصفقات المباشرة، والطلبات التى تتم من خلال أوبنهم وغيره من المولدين، وما إلى ذلك، كان يتبقى الكثير. لقد كانت هناك المصروفات المنتظمة المتوقعة: مدفوعات للدائنين الأوربيين مثل بنك الكنتوار دى كونت فى باريس، توريد الخدمات العامة، ماكينات بخارية ومحال قطن لإقطاعيات إسماعيل، أسمنت وحديد للسدود والمصانع. كما كانت هناك احتياطات الطوارئ. ومن غرائب المفارقات أن مصر لم يصبها سوء الطالع كما أصابها فى سنة ١٨٦٣ المزدهرة. حتى لقد بدا كأن القدر، وقد ندم على كرمه فى منح رواج القطن، قد صم على أن يقلب الميزان.

فى شهر يونية ماتت بعض الماشية فى الدلتا. ولم يكن المرض معروفاً، وتحدى العلاج، وكان يقتل الماشية خلال ساعات قلائل من ظهور أعراضه: وأهمل الوباء فى أول الأمر، فقد كانت الماشية تموت دائماً فى مصر، وكانت نسب الوفيات بين الحيوانات- وأيضاً بين البشر- من أعلى النسب فى العالم. فالأوبئة مزمنة فى مصر. ولكن قبل نهاية الشهر اتضح أن هذا الوباء لم يكن شيئاً عادياً. فبالرغم من المجهودات التى بذلت لمحاصرة المرض، فإنه انتشر فى جميع أنحاء الدلتا، وراح يقتل بجبروت غير معقول - حتى قالت المصادر إن نسبة الوفاة بلغت ١٠٠٪ وامتلات فروع النيل بطيئة الجريان بآلاف الرمم المتعفنة. وقبل نهاية سبتمبر، أصبحت أغنى مديريات مصر خاوية من الماشية، وأخذ المرض المعدى فى الاتجاه نحو الجنوب.

وفى بلد كانت فيها الآلة البخارية والقطار أمراً جديداً، لم يكن هناك أسوأ من هذه النكبة. فآلاف السواقي التى تديرها الحمير والثيران توقفت، تاركة فدادين من الأرض الخصبية للصحراء. وحتى طاقة الفلاح التى لا تكل فى أن يجر المحراث ويرفع الماء دلوياً بدلوا، كانت عاجزة عن مواجهة الكارثة، ولفترة ما بدا أن محصول القطن قد دمر تماماً.

وزاد الطين بلة، أن اختار النيل، (الذى كان مرتفعاً بشكل يدعو إلى القلق منذ منتصف الصيف) هذه اللحظة ليحطم جسوره - فى القاهرة والدلتا. وكان ذلك أسوأ فيضان يمكن تذكره، تلفت فيه من ٢٠,٠٠٠ إلى ٢٥,٠٠٠ بالة قطن، وعشرات الآلاف من أكياس الغلال. وفى الوقت نفسه، انقطعت المواصلات الحديدية مع الإسكندرية، فى كل من الخط الرئيسى من العاصمة وفى الفروع التى كانت تخدم المناطق الزراعية، فُعزلت أطنان من القطن والبضائع الأخرى عن الميناء، وقد أدى هذا إلى اختناق نظام السكك الحديدية لمدة أشهر تالية.

وإذا كان إسماعيل قد أهمل فى البداية فى محاربة الوباء، فإن توقع فقدان إيراداته من القطن حفزه إلى العمل. فطلب مئات الآلاف من الحيوانات، للتربية والذبح، وفى جميع أنحاء أوروبا وجنوب غرب آسيا أحضرت البعثات تقريباً كل ما له أربع أرجل وأمكن توفيره من المزارع ومصانع الفراء. وعندما ماتت الدفعات الأولى من الوباء، أحضرت آلاف أخرى لتحل محلها. ولم تصادف الماشية التى يصعب بيعها مثل هذا الرواج. وبالإضافة إلى ذلك، زاد الوالى من طلباته الأولى للمضخات والمحاريث البخارية، واشترى كميات كبيرة من الزبد والأطعمة الأخرى لتوزع على أسواق القرى والمدن بأسعار أقل مما انتزعها مستغلو الأزمة. وعند فلاحين كثيرين من الذين أفقرهم موت حيواناتهم، كانت هذه الرعاية الأبوية منحة من السماء. ولم يكن من المهم أنهم كانوا يأكلون «زبداً» نصفه من دهن الخنزير خارجيين بهذا على شريعة الإسلام - ففى الدين كما فى أشياء أخرى، يعتبر الجهل نعمة.

وكل هذه الإجراءات، بالطبع، تمت عن طريق بيوت مالية مثل ديرفيو وشركاه، التى أوصت بطلباتها متخصصين فى تريستا ومرسيليا ومراكز أخرى، وأضافت عمولاتها الكبيرة إلى الثمن الباهظ أصلاً.

وفى نفس الوقت كانت هناك العمليات المجزية الخاصة بإنشاء وتنظيم الشركات بوحي من الوالى أو بمساعدته، فالواضح أن إسماعيل لم يكن معارضاً للشركات المساهمة بوصفها شركات مساهمة - وإنما كانت معارضته منصبية على بعض الشركات - كالبانك القومى - التى كانت تشكل تهديداً قوياً لسيادته. وفى الحقيقة كان المشروع المالى الأقرب إلى قلبه هو الشركة المجيدية: شركة الملاحة البخارية المصرية.

وكان هذا بمثابة بعث الحياة فى العملية المشؤومة التى بدأها سعيد باشا. فلقد كان إسماعيل مولعاً بالبحر والسفن، وكان من أعز أحلامه أن توجد فى مصر بحرية تجارية- وقد زاد من هذا الولع أنه عندما تولى العرش وجد بقايا أساطيل الشركة المجيدية القديمة وشركات الملاحة النيلية، التى اشتراها سلفه بأثمان باهظة، ترزح تحت أعبائها الخزانة المصرية. وفى مايو سنة ١٨٦٣، نظم إسماعيل تشكيل اتحاد يضم حفنة من أقوى نبلاء مصر مع ديرفيو، وأوبنهم، وصاحب بنك مصرى يدعى سكاكينى، كمؤسسين ومديرين للخط الملاحى الجديد. وانتهالت المساعدات على الشركة الجديدة، فمنحها الوالى احتكار خدمات الملاحة لمدة ثلاثين عاماً فى البحر الأحمر والبحر المتوسط. كما أخذت الشركة وعداً بإدارة الملاحة البخارية فى النيل، وقد ضمننت الحكومة فائدة ٦٪ على أسهم الشركة. وفى مقابل ذلك، اشترت الشركة من الوالى الأساطيل التى طال إهمالها- الخاصة بشركات السفن البخارية القديمة - بثمن معقول.

ولقد تحددت أسمال الاتحاد فى أول الأمر بـ ٤٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى، ثم ضوعف فى يوليو. وأخذ المصريون معظم الأسهم، فإسماعيل أخذ النصف، والنبلاء وحقنة من أقاربهم وأصدقائهم أخذوا ١٦,٠٠٠ أخرى، بينما أخذ الأوروبيون ٢٦٨٩ سهماً من بين ٤٠٠٠ سهم خصصت لهم. وفى هذا المضمار، كانت الشركة تمثل ثورة فى الأعمال التجارية المصرية، ولقد أعطتها طبيعتها القومية وضعاً خاصاً فى عين إسماعيل. فقد كانت دائماً «طفله المدلل».

وفى الحقيقة، كانت هذه السيطرة الشاملة لمصر على رأس المال أمراً غير معتمد. فكل من إسماعيل وديرفيو كان يود وضع عدد كبير من الأسهم فى أوروبا، إذ إن هذا يعطى الشركة مكاناً فى سوق رأس المال الدولى ويسهل عمليات بيع الأسهم فى المستقبل. ومن المحتمل أن إسماعيل، بالذات، كان يفكر مقدماً فى تصفية جزء من حصته الضخمة، التى كانت فى الأصل ربع رأس المال فحسب. وفى هذا الصدد، فكر ديرفيو على التو فى أندريه، بيد أنه وجد صديقه فى باريس غير راغب فى الشراء مؤقتاً. فمن ناحية كان بنك ماركوارد. أندريه وشركائهما قد بدأ يتحسس جو الهبوط فى السوق المنتعش فى أواخر الربيع سنة ١٨٦٣، وبدأ فى تضيق عملياته قبل أن تفعل البنوك الأخرى هذا بشهور. ومن ناحية أخرى، فإن ضمان الفائدة الذى قدمه إسماعيل لم يكن كافياً لإثارة حماس البنك. وكما عبر عن ذلك شريك أندريه «البارون دى نيفليز» فى خطاب أرسله فى ٢٩ يوليو قائلاً إن المستثمر يمكنه أن يشتري «سندات سكك حديدية أوروبية ممتازة، مضمونة تماماً، تدر فائدة تبلغ ٦٪ على الأقل، بخلاف الضمانات الخيالية التى ستجذب رأس المال، بسبب الهبوط الشديد الأخير». ولقد شعر نيفليز بأن أقل ما يطلبه هو ضمان بـ ١٠٪ أو ١٢٪، وحتى هذا لن يكون كافياً لإيقاظ وإنعاش سوق

رأس المال القائم. لذلك طلب تأجيل المشروع. «إن من الضروري - من أجل صاحب الفخامة ومن أجلكم وأجلنا - ألا نبدأ بمشروع فاشل».

وهكذا، فعلى الرغم من اهتمام الوالى - وحاشيته المطيعة - الكبير بالشركة، لم تغط الأسهم المشتراة رأس المال كله.

ولقد كانت الشركة التجارية المصرية أكثر نجاحاً من الناحية الفنية. فقد كانت أوروبية أساساً، جذبت إليها أموال البيوت التجارية الكبيرة فى الإسكندرية، ومجموعة من أفضل شركات باريس ولندن، واستقبلت فى لندن باعتبارها واحدة من أكبر المشروعات المبشرة المشجعة التى قدمت للمستثمر شاقب النظر. إلا أنها فى الواقع كانت تتضمن عيوب كل الشركات التى تولد فى فترات الرخاء.. آمال مبالغ فيها، ورأس مال غير كاف، وإدارة بلا خبرة، وانتهت بخيبة آمال منشئها ومساهمها. ولقد كان تاريخها صورة مصغرة لتقلبات الأعمال المالية فى فترة ١٨٦٠-١٨٧٠. كما أنها مثل ممتاز على الهوة التى تفصل بين رجل أعمال محلى مثل ديرفيو وبين الممولين الدوليين فى غرب أوروبا.

لقد كان على الشركة التجارية، التى كانت تعرف أصلاً بشركة السودان، أن تستغل المناطق المجهولة نسبياً على طول أعالي النيل، والتى كانت مبشرة فى هذا الوقت إلى حد كبير. ولا نعرف من هو أول من فكر فى هذا المشروع، وربما كان إسماعيل نفسه. وعلى أية حال، فبالنسبة لديرفيو ورجال الأعمال المصريين الآخرين، كان مثل هذه الشركة عاملاً مساعداً نافعاً، من شأنه أن يزيد - بتنمية تجارة إقليم يقع خارج نطاق عملياتهم - تدفق البضائع إلى الإسكندرية، ويزيد من روائهم. ولقد كان الوالى يحبذ المشروع الجديد، أكثر من أى شىء آخر. وفى سنة ١٨٦٣ كان السودان مرتبطاً بمصر بأوهى الروابط فقط. وكانت الرحلة من القاهرة إلى الخرطوم طويلة، والمواصلات بطيئة متقطعة، وكان ممثلو إسماعيل الشخصيين هناك يفضلون مصالحهم الشخصية على مصالح الحكومة. وظلت السيطرة الفعالة على السودان مقصورة على الأماكن التى يعمل فيها المذنبون على طول النيل. وكان تحويل السيطرة الاسمية إلى سيادة حقيقية، وبالتالي وضع أساس إمبراطورية أفريقية، بهذه الطريقة، من أعز آمال الوالى. وفى هذه الظروف كانت الشركة التى تعمل على خلق روابط تجارية جديدة مع الأقاليم الجنوبية، وبذا تدعم الوحدة الاقتصادية لحوض النيل، تتفق تماماً مع سياسة الدولة.

ومن ثم، ففى مايو سنة ١٨٦٣، وبعد استكمال المفاوضات فى مصر، سافر هنرى أوبنهيم إلى أوروبا لتعبئة التأييد المالى. وهناك وجد أن رجال الأعمال أقل اهتماماً بالمصالح الشخصية للمؤسسين المصريين من اهتمامهم بالشروط المربحة للمشروع. ولقد كان المولون الأوروبيون

لا يريدون أن تقتصر الشركة على أوجه نشاط معينة في السودان، بل تتوسع في أعمالهم بقدر الإمكان. ولم يجادل هنرى. فلقد كان هو نفسه حريصاً على علاقاته مع شركات مثل فrolنج وجوش فى لندن والميتلدويتش كريدت بنك فى ميتنجن قدر حرصه على علاقته بالبنوك المصرية التى أوفدته فى هذه البعثة. وبالإضافة إلى ذلك فلم يكن هناك معنى للمجادلة. فإذا كانت الشركة ستدخل سوق لندن، فإن عليها أن تدخل بشروط أوربية.

وواضح مما نشر أن هدف الشركة يتكافأ مع نوايا المشرفين المصريين عليها. فمثلاً، رأت مجلة السوق النقدية Money Market Review ضمناً للنجاح فى التماثل بين المصالح الخاصة للمديرين وبين مصالح الشركة. إلا أنه سرعان ما بدا أن هذه المصالح كانت متداخلة ومتنافسة بشدة، بدلاً من أن تكون متطابقة. ولقد كان مفتاح الموقف يكمن فى تغيير الاسم، وهو تغيير لم يكن شكلياً أبداً، لقد اتخذ الممولون الأوربيون - عن عمد - من مصر كلها إقليماً واحداً لتجارتهم.

ولقد جرى كل هذا بدون علم ديرفيو. ولم يكتب أوبنهيم أى شىء، وكانت خطابات أندريه يشوبها التهرب والتخلص. ولم يعلم ديرفيو بالحقيقة إلا فى أواخر يوليو، بعد ما يقرب من شهر من الإعلان عن «الشركة التجارية» فى إنجلترا. ولقد عبر عن سخطه لأندريه، وانتقد تكاليف وشروط المشروع، وهاجم بالذات تغيير اسم طبيعة المشروع. وفى نفس الوقت، كان ديرفيو يدرك أن ذلك قد جاء متأخراً. «احتفظ بهذه الاتهامات لنفسك يا سيدى الطيب، فلن يفيد فى شىء تعريف الزملاء الإنجليز أو الجمهور بها. فقد بدأ المشروع، وأسماؤنا ضمن المشتركين، وسنبداً فى العمل، ونأمل الوصول إلى نتائج طيبة». ولقد كان ديرفيو محقاً فى تفكيره فى الجمهور. فلقد سارت الأسهم سيراً بطيئاً، وكان اتحاد رعاة المشروع بطيئاً بشكل مؤلم فى تصفية وضعه.

وبالنسبة لصغار التجار فى الإسكندرية، كانت الشركة التجارية دليلاً على المحسوبية التى يظهرها المسؤولون لديرفيو، وأوبنهيم، وباقى العصابة، وهى خطوة فى سبيل احتكار المجموعات. وبالنسبة لمراقب خارجى مثل مجلة الأيكونوميست، كانت الشركة رمزاً لعصر مالى جديد، فبينما منذ وقت قصير مضى كان أمراً شاداً أن يؤيد تاجر خاص شركة تعمل فى نفس المجال، أصبح التجار لا يؤيدون ويساعدون بعضهم فحسب - وإنما يخلقون شركة منافسة. لقد كان عصرًا جديدًا حقاً. فالعارفون ببواطن الأمور فحسب مثل أندريه، هم الذين يعرفون مدى تعاسة مؤسس الشركة التجارية. ولقد تلقى ديرفيو أول درس له فى المالية الدولية: إن الرجال الذين يملكون المال هم الذين يسيرون الأمور.

ولقد كانت خيبة الأمل التي صاحبت مشروعات الشركة المجيدية والشركة التجارية نموذجاً لما كان يحدث في الكثير من المشروعات المصرية في عام ١٨٦٣ لقد كان عاماً لم يبده فيه أن أى شىء مستحيل على أرض النيل، واقترحت عشرات المخططات لكل مشروع ولد. ولسوء الحظ فإن المؤرخ تقتصر معلوماته على الإنجازات لا على المشروعات. وبفضل الجرائد، والصحف المالية، والمراسلات الديبلوماسية، وما إلى ذلك، فإننا لدينا كثير من المعلومات عن الشركة التجارية، وشركة الملاحة، وشركات مماثلة، التي جعل انتعاشها أثناء فترة ازدهار القطن مراسل التاييمز يكتب أن حكم إسماعيل باشا «قد افتتح بالتأكيد عهداً جديداً في تجارة وصناعة مصر، وبعث طاقة في النشاط التجارى لم تكن معروفة من قبل». إلا أن هذه الكلمات لا تنبئ في شىء عن التخمر الكامن، وحتى مراسلات ديرفيو المفصلة الصريحة، والتي كانت تعج بمشروعات أكثر مما يمكن لأندية ملاحظتها. تعطينا لمحة خاطفة فقط عن بزوغ الأفكار والخطط في مجتمع رجال الأعمال في الإسكندرية والبلات الملكي في القاهرة.

ولقد كان إسماعيل ذا خيال خصب في هذا الشأن. فحتى قبل أن ينظف الأدران التي خلفها سعيد، (وهي مهمة كانت تبدو دائماً مستحيلة الإتمام)، كان يفكر في مشروعاته، وهى مشروعات كلها قيمة، بيد أنها باهظة التكاليف. فلقد أراد أن يبني ميناءً صناعياً فى الإسكندرية، وأن يسترجع الأراضي من البحر، كما حدث في مرسيليا. واعتزم تجميل القاهرة بحى جديد على الطريقة الباريسية، ومحطة سكك حديدية شامخة، ومتحف مصرى، وفنادق، ومسرح، وبورصة. (ولما كان إسماعيل يضع فى اعتباره الأرباح المستقبلية، نوى إقامة بعض المشروعات التجارية لحسابه الخاص). ولقد كان من المزمع إنشاء خط حديدى من القاهرة إلى الخرطوم - فوق ألف ميل من الأراضي الحارة والصعبة - كخطوة تالية نحو الإمبراطورية الأفريقية.

ولقد كان ديرفيو هو الأداة التي يختارها إسماعيل للكثير من هذه المشروعات، ولجأ ديرفيو إلى صديقه أندريه ليساعده. ومن كان غيره فى فرنسا يمكنه أن يقوم بمثل هذا العمل؟ وفكر أصحاب بنك (ماركوارد برهه) - ربما لأن الوقت كان صيفاً وكانت الأمور تتحرك ببطء، وربما للحصول على امتيازات أفضل - ثم زكوا جوان وشركاه، (شركة الباتينول)، إحدى الشركات الهندسية الإنشائية الكبرى. ولم تكن هذه الشركة على كفاءة عالية فحسب، وإنما تتمتع فوق ذلك باحترام كبير. وكما عبر نيفلبز عن ذلك (كان أندريه فى إجازة).

«إننا نعرف هؤلاء السادة معرفة شخصية، وهم يتمتعون عن جدارة بأحسن سمعة فى القدرة والإخلاص كما أنهم أناس يناسبنا التعامل معهم.» وربما كان عليه أن يضيف أيضاً أنهم من بين الشركاء المستترين فى «الباتينول» زملاء من رجال البنوك مثل روتشيلدر، وإيتالز وهوتنجرورز.

إلا أنه فى النهاية، وبالرغم من «جدية» إسماعيل «ومثابرتة». لم يتحقق أى شىء من هذه الأمور. فالحقيقة أن هذه المشروعات كانت تتكلف فى تقدير المقاول أكثر مما تتكلف فى تقدير إسماعيل. وعلى الرغم من قمة انتعاش القطن، كانت الخزانة المصرية أفقر من تقديرات الحاكم الجديد المفرط فى الثقة بنفسه. ومع ذلك، فإن تدخل ديرفيو وسيطاً فى مفاوضات من هذا القبيل، (حتى لو انتهت إلى الإجهاض)، أعطاه مكانة اقتصادية هامة. وبوصفه مصدرًا كافيًا للرعاية المالية والتجارية، كان هدفًا لكل أنواع الممالأة والتودد والمداهنة.

ومن بين هؤلاء الملحنيين فى التودد والرجاء كان ممثلو الصناعة الفرنسية الذين رأوا فى الحكومة المصرية مخرجًا لمصنوعاتهم التى لا يمكنها أن تصمد فى المنافسة فى السوق العالمى من ناحية الثمن أو النوع. وثمة أكثر من طريق لسلخ جلد القط أو التخلص من بضاعة. فمثلاً، كان أندريه من أنصار شركة «فورج وشانتييه» للبحر الأبيض المتوسط الصناعية. وفى ١٠ مايو سنة ١٨٦٣ كتب إلى ديرفيو ليذكره بأن أدولف ماركواد (أحد الشركاء الكبار فى البنك) هو واحد من مديرى شركة «الفورجيه شانتييه»، وقال أندريه فى خطابه إن بعض الأنبياء تقول بأن إسماعيل ينوى شراء ثلاث سفن حربية، فإذا كان هذا صحيحاً فإن على ديرفيو أن يراعى أن «تذهب الصفقة إلى الشركة التى تهمنا مصالحها». وأسرع ديرفيو إلى الإجابة قائلاً بأن هذه الأنبياء غير صحيحة لسوء الحظ.

ومع ذلك، لم تتفقد باريس الأمل. وفى خطاب بتاريخ ٢٩ يوليو، حاول نيفليز أن يؤكد من جديد تزكيتة لجوان وشركائه قائلاً إن هؤلاء أيضاً يستطيعون تنفيذ طلبات السفن والآلات والتعاقد على المشروعات الإنشائية. ومع ذلك فينبغى أن تظل الأفضلية لشركة «الفورجيه وشانتييه».

وأصبح من الواضح أن ديرفيو شخص تفيد معرفته. فحتى أعماله المصرفية العادية - الخصم، والقبول، والتبادل - كانت تعكس بنموها مركزه الجديد كأفضل المفضلين. ولقد كتب ديرفيو فى ٢٦ أكتوبر يقول: «إننا نتمتع بحسن نية الجميع. ومن المعروف أننا لا نستغل العملاء، وإنما نعمل بإخلاص وأمانة، وأنا نحظى بمساندة وتأييد الوالى. لذلك فكل رجال الأعمال كباراً أم صغاراً، يأتون إلينا، ولو أصبح رأسمالنا ثلاثة أضعاف حجمه الحالى لأمكننا أن نستخدمه كله».

وفى الحقيقة، كانت أسعار القطن العالية جداً، (كانت باللات الموسم الأولى تباع فى الإسكندرية بأكثر من شلنين للرطل)، وتوفر محصول لم يسبق له مثيل، يبشران بنشاط مالى وتجارى رائع. ولقد كتب ديرفيو وهو يملؤه شعور بالرضا أن عملاءنا الأساسيين - بريمرز،

بلاتنا، دوموشير وقله آخرين- يتوقعون طلبات لا تقل عن ٤٠ ٥٠ مليون فرنك لكل منهم. وبهذا المستوى من النشاط، أمكنه أن يكون متشدداً: «لقد أوضحنا لهم أننا لن نقبل إلا أذونات على البنوك، وطلبنا منهم أن يكتبوا إلى رؤسائهم يطلبون منهم أموالاً». ولقد ترك ديرفيو مضطراً ميدان قروض الفلاحين مع أنها «عمليات ممتازة غير عادية»، للشركة التجارية والمرابي المتجول. فقد كان ديرفيو يحتاج إلى كل موارده من أجل تجارة القطن في الإسكندرية.

ولقد كانت هذه الحاجة إلى تعبئة رأسماله دليلاً على أن ديرفيو كان يشقت جهوده. كان موجوداً في كل مكان في نفس الوقت، في حلج القطن، في الري، ومضاربات الأرض، والآلات الزراعية وزيت بذرة القطن. فإذا ما بدأ أى عمل تجارى جديد، فمن المؤكد أن يكون ديرفيو في مجلس الإدارة. واقترب الوقت الذى يكون فيه تنوع النشاط والأغراض باهظ التكاليف، ولكن كان الخطر لا يزال بعيداً في سنة ١٨٦٣. وفي هذا الوقت على الأقل، كان ديرفيو - الكل فى الكل - لقد تربع على قمة عالم الأعمال المالية التجارية المصرية.

وبقدر ما كان حفيف أوراق البنكوت ورنين العملات مرضياً لديرفيو، كان أيضاً شعوره النفسى بدوره الجديد الكبير. وبوصفه مصرفياً ملكياً - كان فى الواقع رجل دولة، ووزيراً بدون وزارة، ومستشاراً للحكومة فى المشاكل ذات الأهمية القومية أو الدولية: الميزانيات، القروض، قناة السويس، سياسة مصر الخارجية - ومن الصعب التكهن بمقدار نفوذ ديرفيو الحقيقى فى كل هذه المجالات. ومع ذلك فهذه المشاغل شبه رسمية جعلته ثملاً بالنشوة، وبامتلائه بالفخر والشعور بأهمية ذاته إلى حد معاداة المحيطين به. لم يسأم الإسكندري من إعطاء هذا الانطباع لصديقه أندريه فى باريس. فخطاباته كانت تتخللها ملاحظات مثل:

«لقد قضيت أسبوعاً مع الوالى فى القاهرة.. مساء أمس بقيت مع الوالى وحدى».

«إننى أفضى حياتى ما بين الإسكندرية والقاهرة. لقد أخذت مكان نوبار باشا لدى الوالى، ويمكنك أن تتصور مدى الصداقة الحميمة بينى وبين فخامته، ومن خلال عملى كسكرتير خاص له. ومع أن هذا يضاعف عملى ولا يترك لى لحظة واحدة من الراحة، إلا أنى سعيد تماماً بذلك، إذ أن هذا يضاعف من رصيدى وسمعتى».

وزيادة على ذلك فقد دعم مركز ديرفيو الهام بالضرورة مكانته لدى الجالية الفرنسية، إذ كان أول من تمتلئ به عيون - إن لم تكن قلوب - أبناء وطنه. وفى فبراير سنة ١٨٦٣ انتخبه زملاؤه الرموقون المندوب التجارى الأول للمستعمرة الفرنسية فى مصر. وبعد ذلك بوقت قصير أصبح عضواً فى محكمة القنصلية، وفى مايو سنة ١٨٦٣ عندما زار الأمير نابليون مصر وطلب من القنصل الفرنسى اقتراح أسماء بعض أعضاء الجالية لمنحهم وسام الشرف، كان ديرفيو أحد

ثلاثة مختارين. ولقد وصف في أحد الخطابات المرسلة إلى وزارة الخارجية في باريس بأنه التاجر الذى يشرف الجالية بشخصيته، ومصدر ثروته، التى كونها بعيداً عن النظام الكريه الذى ساد العهد الماضى، وبوصفه مصرفى الوالى، وبهذا المعنى وزير ماليته الخاص، يتمتع بأعظم نفوذ مشروع لديه، وهو يستخدم هذا النفوذ لصالح المصالح الفرنسية فقط، وخارج المستعمرة الفرنسية كانت سمعته أكبر أثراً وقد تصل إلى أبعاد شبه أسطورية. فالقنصل الإنجليزى كولكهون الذى كان محقاً فى الامتعاظ من نجاح شركة ديرفيو وشركائه، مع ذلك وصف الشركة، التى تكونت منذ أقل من ثلاث سنوات بأنها «بنك فرنسى قديم، أنشئ منذ زمن طويل وذو احترام عظيم».

ولسوء الحظ كانت هذه المزايا والمنح ذات تأثير فى المظهر أكثر منه فى الجوهر وصحيح أن أرباح ديرفيو كبيرة، ولكنها إلى حد بعيد موجودة على السورق، وهى ذات طبيعة وقتية تدوم ما دامت حظوة الوالى وازدهار القطن. إن دفاتر ديرفيو كانت مليئة بفواتير مستحقة وحسابات واردة، فلم يكن هناك مكان شاع فيه الائتمان وكمبيالات المجاملة فى أى مكان آخر بهذه السهولة مثل مصر.

ولم يكن عطف الوالى نعمة على الدوام. فإسماعيل كان عميلاً ممتازاً ينفق ببذخ، ولكن إسرافه فى الإنفاق يقابله تقدير فى الدفع، حتى إن دائنيه كانوا فى نفس الوقت مترددين بين التخلّى عن مثل هذا العميل الممتاز والاستمرار مع مثل هذا المدين المهمل.

بيد أن إسماعيل كان كريماً فى وعوده. فإذا كان توقيعه يعتبر ضماناً كافياً، وجد إسماعيل أن من السهل عليه إصدار جميع أنواع الأدونات، والفواتير، والسندات، والأدوات المماثلة، التى غدت نيران المضاربة المصرية وانتشرت فى أسواق أوروبا. ومن وجهة نظر ديرفيو، بالطبع كانت طريقة الدفع المؤجل هذه خطيرة طالما كان مصرفه متمسكاً بسندات الوالى واضعاً إياها ضمن إيراداته. ولكنه كان يتخلص منها غالباً عن طريق أندريه والوسطاء الآخرين للمستثمرين الأوروبيين.

والأخطر من ذلك هو ميل إسماعيل الشديد للاقتراض على الحساب الجارى، والحق أن من أهم أهداف إسماعيل فى استثماره ٢.٥ مليون فرنك فى بنك ديرفيو كان ضمان الحصول على مزية السحب كلما شاء. وبالنسبة لإسماعيل، كان السحب على المكشوف يأخذ فى العادة صورة إصدار الأدونات وأنواع الاقتراض الأخرى الرسمية. أما هنا فقد كان هذا أمراً خاصاً ولن تكون هناك دعاية سيئة تؤثر على سمعته فى السوق المفتوح. إنها قروض خاصة تتمتع بمرونة لا تتمتع بها القروض العادية. إنها قروض خاصة شخصية وهى بهذه الصفة تتجنب رقابة وزرائه الأدبية وتتهرب من جهد القسطنطينية فى السيطرة على الموقف.

ولم تكن تقديرات إسماعيل بعيدة عن الصواب. ففي مقابل الـ ٢.٥ مليون التي استثمرها، سحب إسماعيل حوالي ٧ ملايين قبل نهاية سنة ١٨٦٣. وضاق الخناق على ديرفيو إذ إن نصف رأسماله كان مربوطاً في حساب غير مضمون، بأمل بسيط في أن يفرج عنه. ومن ناحية كانت لصعوبات إسماعيل المالية صفة الدوام. ومن ناحية أخرى لم يكن في وسع ديرفيو أن يفعل شيئاً حيال هذا العميل بالذات. وقد اعتمدت مكانة وأرباح ديرفيو على عطف الوالى، الذى كان يعتمد بدوره على التسهيلات التي كان يؤديها ديرفيو له، تلك التسهيلات التي أنقذت كاهل عمليات ديرفيو المالية، وهكذا تمضى الأمور في دائرة مفرغة قد تؤدي إلى الخراب، وفي الوقت ذاته لم يكن هناك وسيلة في العالم لمنع إسماعيل من الاقتراض من أوبنهايم، وباستريه أو أى ممول آخر مستعد، مثل ديرفيو، لأن يتاجر في السندات مقابل أرباح مالية الوالى. وفي الحقيقة، كان إسماعيل يقترض هكذا عشرات الملايين من الفرنكات. حتى إن كل شركة من هذه الشركات الكريمة لم تكن تهتز من مصاعبها الخاصة فحسب بل كانت بإقراضها إسماعيل تزيد الخطر على الشركات الأخرى.

وبحلول خريف سنة ١٨٦٣، بعد تولى إسماعيل الحكم بتسعة أشهر فقط كان الوالى قد استنفذ تقريباً الأرصدة التي كان رجال الأعمال في الإسكندرية، مستعدين لتقديمها. واقترب الوقت الذى أحس فيه الجميع أنه لا مفر من قرض عام في صورة من الصور. ولقد ناقش ديرفيو المسألة مع أندريه في خطاب طويل كتبه على ضفاف النيل عند عودته من القاهرة وأرسله في ٢٠ أكتوبر «لقد أزلت الفيضانات جزءاً من جسر الخط الحديدى، وأصبحت الباخرة هي وسيلة الاتصال السريع الوحيد بين القاهرة والإسكندرية».

وفي هذا الخطاب خطط ديرفيو لصديقه ميزانية لمالية لإسماعيل. ففي جانب المدين، كان لا يزال ميراث سعيد ينتظر التصفية. فثمة دين سائل يبلغ ٤٠ مليون فرنك. بالإضافة إلى ثروة في حسابات قابلة للدفع وحقوق قريبة الأجل. وكانت قناة السويس هي أبهظ ما في ذلك كله، فوق ميثاق مارس سنة ١٨٦٣، وعد إسماعيل بدفع ١.٥ مليون فرنك شهرياً تبدأ في يناير ١٨٦٤ حتى مبلغ إجمالي يصل إلى ٣٥.٤٠٠,٠٠٠ فرنك تقريباً - هذا بالإضافة لـ ١٢ مليون فرنك في ١٨٦٤ - لسداد أذونات الخزانة الصادرة قبل يولية. وبالإضافة إلى ذلك رضح إسماعيل لدفع مبالغ أخرى في نهاية المفاوضات الدائرة على إلغاء السخرة والمزايا الإقليمية المنصوص عليها في اتفاقيات القناة الأصلية، وذلك بناء على تحكيم نابليون الثالث الذى يقضى بأن تدفع مصر ٨٤ مليون فرنك أخرى.

وبالطبع كان هذا ما تخلف عن الماضى. فقد كان لدى إسماعيل نفقاته التي تشغل باله: ملايين الفرنكات للماشية والآلات لتعويض خسائر مرض الحيوانات وملايين أخرى لإصلاح

ما أتلفه الفيضان الكبير. ولم يكن هذا شيئاً بالنسبة لما أراد أن ينفقه - لو كانت مشروعاته قد تحققت. وبالإضافة إلى المشروعات التي نوقشت من قبل، كان هناك سد النيل العظيم الذى ينتظر الإكمال بعد عشرات السنين من الإهمال، وبناء شبكة رى فى الوجه البحرى، وخطوط حديدية فرعية إلى مناطق القطن.

وفى مقابل هذه التعهدات والنفقات المتوقعة، كان هناك دخل مصر الذى يتزايد بسرعة بسبب القطن. فقد كتب ديرفيو عن توقع محصول يصل إلى مليونى قنطار، وإذا حسبنا ثمن القنطار الواحد ١٢٥ فرنك - (السعر السائد ٢٢٥ أو ٢٣٥) - فمعنى هذا أن ٣٠٠ مليون فرنك ستدخل مصر فى فترة الحصاد. ولم يكن كل هذا بالطبع ملكاً لإسماعيل. ولكن الوالى أكبر مالك أرض فى مصر، وكان دخله الشخصى يعد بعشرات الملايين، وقد توقع ديرفيو لهذا الدخل أن يتضاعف فى محصول السنة التالية. وفى نفس الوقت، قدر دخل الحكومة المصرية بمائة مليون جنيه.

باختصار، كان الوالى يحتاج إلى المال، ويستحقه، وهو قادر على سداده، ومع ذلك، كان إسماعيل متردداً فى طرح قرض عام، فقد كانت ذكرى إسراف سعيد حية فى الأذهان. ولقد حاول ديرفيو أن يقنع إسماعيل بأن الوقت حرج، وبأن حالة أسواق المال الأوروبية تستدعى تصرفاً سريعاً. وأجاب إسماعيل على ذلك قائلاً:

«إن كل منطقك صحيح تماماً، يا عزيزى ديرفيو، ولكنى لا أريد أن أطرح قرضاً قبل إتمام قناة السويس وقبل أن يأتى وزرائى بأنفسهم ويطلبوا منى ذلك. ولقد عرضت المسألة على مجلس الوزراء، وأوضحت لهم فى نفس الوقت موقفنا المالى وبالطبع، لم يجرؤ أحدهم على اتهامى بالخطأ، ولكننى لاحظت أن بعضهم كانت لديه تحفظات وشكوك. وقد فهمت ذلك بسرعة: فهؤلاء السادة يتذكرون العهد الماضى ويعتقدون أننى إذا ما طرحت قرضاً، سأنفقه، وأضيعه فى سنة كما فعل سلفى. ولذا فإننى اتخذت موقف عدم الإصرار على القرض مبيئاً أعظم الثقة فى الموارد التى يدعى وزير المالية أنه يمكنه أن يوفرها من داخل البلاد، وإننى أنتظر اليوم عندما يأتى بنفسه ليخبرنى بأنه لا مفر لنا من الحصول على قرض».

ولسوء الحظ، كما اعترف إسماعيل، كان هذا الانتظار غير مناسب له إلى أبعد الحدود. فقد كان يحتاج إلى المال فى الحال - ستمائة أو سبعمائة ألف جنيه، منها ١٠٠,٠٠٠ جنيه تنفق فى شراء آلات إنجليزية فقط، والذين سيقروضون المال سيتقاضون عمولتهم أيضاً. فهل يستطيع ديرفيو الحصول على هذا المبلغ؟

وقد عرض ديرفيو بدوره المسألة على أندريه. فقد كان ديرفيو يعرف أن أوبنهايم يعارض المشروع وأنه يريد أن يدفع إسماعيل إلى قرض عام برفض كل التسهيلات قصيرة الأجل، وكان

نوبار باشا، أكثر من يثق فيه إسماعيل بين وزرائه، من نفس الرأى. إلا أن ديرفيو، كان يشعر بأن أى قرض عام كبير، مهما كان مريحاً للمتعاقدين، سيلحق بهم الضرر فى نفس الوقت، إذ بمجرد أن يجد إسماعيل المال فى جيبه، سيكون قادراً على أن يتعامل مع من يشاء. كما أن ديرفيو لم يكن سعيداً بفكرة إصدار سندات جديدة عن طريق حلفاء أوبنهايم الإنجليز والألمان.. فروهلنج وجوشن وميدل دويتش كرديت بنك. فقد كان ديرفيو يريد شخصاً مثل أندريه للقيام بالعملية، «كينك فرنسى، يسرنا أن يكون رصيد مصر قائماً فى فرنسا».

ولذا فضل ديرفيو أن يعطى القرض قصير الأجل بمبلغ ٧٠٠,٠٠٠ جنيه فى باريس. فقد كان هو وأصدقاؤه مستعدين لأخذ حوالى ٨٠,٠٠٠ جنيه، وأندريه يمكنه دون شك أن يجد الباقى، ربما بمساعدة بنك الكريدى موبيليه. ولقد كان ديرفيو خائفاً من بنك كبير مثل موبيليه يشاع أنه يضع عينيه على مصر «إننى لا أحب أن يكون هذا القرض وسيلة الكريدى موبيليه لابتلاعنا فيما بعد، وعليه أن يعد بالأى يفعل أى شىء فى مصر بدونى أو بدون وسطائى». ولكن ديرفيو كان مستعداً لأن يلعب بالنار ليخدم سيده الوالى جيداً. فأمال التعامل مع إسماعيل كانت تملؤه سروراً. وفى نفس خطاب ٢٠ أكتوبر يستطرد ديرفيو فى حماس:

«إننى لا أدرى، يا صديقى العزيز، إن كنت تعرف، إن كنت تقدر حقيقة والينا الجديد. كل ما يمكننى أن أقوله هو أننى كلما عرفته أكثر، توثقت علاقتى له، وكلما أدهشنى ذكاؤه، وروحه الطيبة، ازددت اقتناعاً بأننا سنشهد عهداً عظيماً، بل وحتى بعثاً جديداً للشرق».

لقد بدأت عقدة القصة تتضح، وهى ككل العقد الممتازة - تدور حول صراعات محددة. ومن بين هذه الصراعات كانت اثنتان منها تشكلان الخيط الأساسى للقصة:

١ - الأهداف المتناقضة لديرفيو وشركائه الأوروبيين فى المالية الدولية.

٢ - الحرب الدائرة بين الخزنة المصرية والبنوك الأوروبية.

ولقد ناقشنا أول هذين الصراعين، وخاصة فيما يتعلق بالشركة التجارية، أما الآن فنحن نرى الصراع مرة أخرى حول مسألة القرض المقترح، وإن كان فى صورة أشد وبالاً.

والثانى هو الصراع الذى أثار انتباه المؤرخين حتى الآن الذين ناقشوا المزايا والأضرار فى لغة قارصة، والذين صوروه مثل «اغتصاب مصر، وخيانتها» وهكذا. فمن الواضح من المراسلات أنه بالنسبة لديرفيو وكل رجال الأعمال الآخرين فى مصر، كانت خزنة إسماعيل مجرد حافظة تنهب. فلم تكن المسألة عندهم هى مسألة كم، وإنما كانت مسألة كيف: كيف

يشجعون الوالى على الإنفاق فى الأشياء السليمة، كيف يجبرونه على الاقتراض من جماعة معينة، كيف يقرضونه مبالغ بأكثر الطرق إغراء، كيف يضعونه فى القيد أيضاً!

ومن ناحية أخرى، لم يكن إسماعيل طفلاً قاصراً. فخطاب ديرفيو المرسل فى ٢٠ أكتوبر يثبت قوة الوالى الخارقة على سحر سامعيه، وقد وصفها أحد المراقبين بأنها «موهبتة العجيبة»، كتب هذا المراقب يقول: «لم أصادف فى حياتى رجلاً رفض أن يستكين مثل إسماعيل». لقد كان إسماعيل ينفق أكثر من إمكانياته، وكان يعرف ذلك. واقترض أكثر من اللازم أموالاً كثيرة على الحساب الجارى والقروض قصيرة الأجل، ولكنه كان قادراً على ابتكار كل أشكال الارتباطات التى تقنع دائنيه بإمداده بأموال أكثر على نفس الأساس. ومن المؤكد أن إسماعيل كان مستعداً لأن يدفع ثمناً غالياً لا يلائمه، مثلما كان يدفع ثمناً غالياً لا يشتره. ومع ذلك، فقد كانت هذه الملائمة هامة له، وهى تمثل مخاطرة فى نفس الأهمية لدائنيه. وباختصار، لم يكن كلا الطرفين بريئاً - بل كان الوضع مجرد توازن دقيق للمنافع والمساوى المتبادلة، منطقة عدم استقرار يتحصن فيها كل من المقرض والمقرض يحاول أحدهما أن يتفوق على الآخر بحيلته ومهارته.

وحول هاتين الفكرتين الأساسيتين تدور شخصيات الدراما، فالممثلون الأساسيون، هم ديرفيو، أوبنهايم، إسماعيل والممثلون المساعدون: أندريه، فرونج وجوشن والبيوت التجارية والبنوك فى الإسكندرية - ثم تأتى بعد ذلك، الشركة التجارية، والشركة المجيدية الجديدة، وبنك الكريدى موبيليه. وبين هؤلاء جميعاً تنسج شبكة معقدة من التحالفات والمنافسات، بعضها مكشوف وواضح، وبعضها كامن وغير ملحوظ. وفى هذا الصدد، تعتبر بعض جوانب الموقف ذات أهمية خاصة:

١ - الصراع بين ديرفيو وأوبنهايم. وقد مهدنا لهذا فى القصة. وفى الجوهر، كان هذا الصراع يركز على نفس الاختلاف فى المصالح التى فرقت بين ديرفيو وأندريه، فأوبنهايم على عكس زميله السكندرى، كانت له روابط قوية مع اتحاد ثابت من أصحاب البنوك الدوليين. ولقد عقد القرض المصرى الأول باسم هذه المجموعة، وكان مستعداً وشغوقاً بتنظيم قروض أخرى.

وباختلاف المصالح اختلفت الأفكار والاتجاهات. ومن المستحيل بالطبع، أن نقول ما إذا كانت المصالح أو المواقف هى التى ظهرت أولاً، ولكن تظل الحقيقة بأن ديرفيو وأوبنهايم لم يتصرفا بشكل مشابه، ولم يفكرا أيضاً بشكل مشابه.

٢ - خطر بنك الكريدى موبيليه. فى مجال أعمال البنوك الدولية، كان هذا البنك قوياً يستسلم له الآخرون. وإذا كان عدوانياً استعمارياً، وصل إلى كل مكان. وحيثما ذهب أراد أن

يكون السيد. ولذا فإن ديرفيو كان مشبعاً بخوفه منه، فمثل ضفادع الأسطورة، قد ينتهي هذا البنك بإحلال قبضته الطاغية الجيبارية محل فوضى الوضع القائم التمس.

٣ - وطنية ديرفيو، وفي وطن كان المال فيه إلهاً غيوراً، لا يطبق قيماً أخرى معه، تكون الوطنية من أندر القيم. ففي خطاب بتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٨٦٢ كتب القنصل الفرنسي إلى باريس عن إسماعيل، الوريث المتوقع حينئذ:

«إن إسماعيل يحيط به أناس عاديون، صحيح أنهم فرنسيون، ولكن في مصر لا يعنى هذا شيئاً. فالطمع يتغلب على كل الاعتبارات الأخرى، وأعمال كثيرة، ذات أهمية لفرنسا، كثيراً ما يعارضها مواطنونا. (لست مبالغاً في هذا بحال من الأحوال).

ومن الصعب تصور أن هذا النقد كان موجهاً إلى ديرفيو، الذى كان من مؤيدى شركة قناة السويس منذ سنة ١٨٥٨ عندما كان كل مجتمع رجال الأعمال فى الإسكندرية يعارض القناة بقوة. وزيادة على ذلك، فإن مراسلاته مع أندريه، المعززة بتعليقات تأييد بخصوص منح ديرفيو وسام الشرف، تبين أنه قبل منتصف سنة ١٨٦٣ كان ديرفيو قد أصبح بطل المصالح المالية والتجارية الفرنسية فى مصر.

وإلى حد ما كان هذا الموقف النبيل أيضاً عملاً مصرفياً طيباً. فالمنافسات القوية فى مصر، وخاصة بين إنجلترا وفرنسا، كانت أحياناً على درجة قوية بحيث تصبح عاملاً هاماً فى المنافسة التجارية. ولقد أمكن ديرفيو أن يجادل فى مجلس إدارة الشركة المجيدية، مثلاً، بأنه بصرف النظر عن الأسعار المقارنة فإن طلب كل سفن الشركة من شركة بنيسيلر أو الأورينتال Oriental & Peninsular يعتبر إهانة لفرنسا. وكتب إلى أندريه «لئساعداً الله إذا لم نتج سقناً جيدة مثل السفن الإنجليزية»، وفى الوقت ذاته كان تأييد قنصليته له هو المصدر الأخير لمركزه فى مصر، ولقد كانت القنصلية الفرنسية، مثلها مثل القنصليات الأخرى، تكن محبة خاصة للأشخاص الوطنيين الصالحين مثل إدوارد ديرفيو.

من أجل هذا كله، كانت خطابات ديرفيو تبين أن الوطنية عنده كانت أكثر من أداة فى يده. ويبدو أنه كان يشعر بنوع من المسؤولية نحو المصالح الفرنسية، إلى درجة أن أحد القناصل اضطر إلى أن يشكو إلى باريس من تدخله. ولقد كان ديرفيو رجلاً مخلصاً قبل كل شىء، يعتقد فيما يفعله أو يقوله. ومهما كانت الأسباب الأصلية لوطنيته المتوهجة، فإنها كانت تعتمد فى سنة ١٨٦٣ على حب صادق - وزهو لعلمه وبلاده.

والحقيقة، أن وطنية ديرفيو لم تكن دائماً ذات نفع مادى، بل كانت أحياناً عقبة فى طريقه. فمن الصعب أن يكون المرء رجل بنوك دولياً ناجحاً إذا كان وطنياً متحمساً. وفى هذا

الصدد كانت الوطنية عبئاً إذا ما قورن ديرفيو بآل أوبنهيم الذين نشئوا فى فرانكفورت، وأصبحوا مواطنين بروسيين من أجل الحماية فى مصر وإن كانوا على ارتباط وثيق فى العمل والأسرة بإنجلترا وفرنسا (أخيراً أخذ هنرى الجنسية البريطانية وهيرمان الجنسية الفرنسية)، وذوى نزعة فوق القوميات «قلباً وقلباً». وفى هذه الحالة، كان ديرفيو أيضاً يختلف عن أندريه وبقية مجموعة المالية العالية من البروتستانت، ومعظمهم مرتبط عائلياً بنصف بلاد غرب أوروبا، وكثير منهم كانوا يجمعون بين الجنسية الفرنسية والجنسية السويسرية، وهو جمع مفيد حتى إن الكثيرون منهم احتفظ به إلى اليوم الحاضر.

٤- مركز أندريه. لقد رأينا، أنه إذا كانت البنوك الخاصة القديمة من مجموعة المالية العالية قد تدخلت عن قرب فى كل الصراعات، والأحلاف، ومشاريع عصر الشركة المساهمة إلا أنها جميعاً قد حرصت على الاحتفاظ بشخصيتها، وطابعها المميز، وحرية العمل. ولقد كان أندريه يشعر أكثر من ديرفو بخطر ابتلاع الاتحادات العملاقة للشركات الصغيرة. ولكنه على العكس من ديرفيو، أدرك أن أسرع طريق لابتلاع الشركات الصغيرة هو بالدقة محاولتها التوسع بأكبر مما تسمح به إمكانياتها.

وفى نفس الوقت، فقد كان أندريه وريئاً لأسرة رجال أعمال شهدت مائتى سنة من الاضطهاد، والفرار، والثورة، والحرب، وعاشت فى ظل ستة دساتير منذ إنشائها فى فرنسا فى بداية القرن، ولذا كان موقفه اتجاه الدولة - أى دولة - يختلف تماماً عن اتجاه ديرفيو. فعند أندريه كانت الدولة عدواً كامناً. ومع أن الدولة تكون أحياناً عميلاً طيباً وحامياً ونافعاً، إلا أنها، أيضاً غالباً ما تكون مماطلة ومتهربة فى عمليات الدفع وناهبة للأموال. وإذا قورنت بعائلته بدت الدولة لأندريه وكأنها شىء عابر وغريب فى الجوهر: على المرء أن يستخدمها، ويطربها، بل ويحبها، ولكن لا يجب عليه إطلاقاً أن يثق بها. وأما عن الحكومات الأخرى، فعلى المرء أن يحذر منها إلى أبعد الحدود.

على ضوء هذه المنافسات، والتحالفات، والاختلافات والتعاطفات، يمكن أن نفهم إجابة أندريه.

ولقد بدأ خطابه الطويل - فى طول خطاب ديرفيو - بالحديث عن إسماعيل:

«صاحب الشرف الذى يستحق التشريف». لقد كان أندريه مستعداً لقبول تقييم صديقه للرجل العظيم: «إننى أدرك جيداً كم يطيب للمرء أن يسير فى كنفه وأن يساعد على تحقيق مشروعاته الكبيرة». ولكنه على عكس ديرفيو، كان يشعر بأن فضائل إسماعيل هى التى تدعو إلى الحذر والحرص لا الثقة.

«إن هذا النوع من الامتصاص الدائم لرأسمالك، الذى يستفيد منه هو والذى يمكنه أن يسىء استعماله، وهذه الحساسية المفرطة فيما يتعلق برصيده، وهذا العقل المحاسب المساوم الذى يظهره فى كل المناسبات، يثبت لى أنك تتعامل مع طرف قوى.. ومن الواضح أنك تجد نفسك فى مأزق معه. فعليك أن تقدم له كل المساعدة الممكنة، وفى ضوء الاحتياجات المتزايدة التى تتبدى، فإن عليك أن تبذل كل جهد لى تكون فى مستوى مهمتك. ولكن فى الوقت ذاته، يجب أن تحذر، لأن اتجاه وميل جميع الحكومات، فى مصر أو فى فرنسا، فى الحاضر والمستقبل هو الاستيلاء على أرصدة الشركات والمؤسسات المحيطة بهم. وفى هذا الصراع ضد القوى التى تعتمد عليها، تكون دائماً عاجزاً، وعليك دائماً أن تكون على حذر، فإذا لم تفعل ذلك، فسيأتى الوقت الذى ترى فيه أن مواردك مشلولة بين يديك».

وفى ضوء هذه الاعتبارات، كان أندريه، مثل أوبنهيم، يفضل قرضاً قوياً عاجلاً يمكن إسماعيل من أن يسد ما عليه لديرفيو ودائنيه الآخرين. ولما كان الوالى لا يرغب فى مثل هذا القرض حالياً فقد تحول أندريه إلى مسألة تقديم مبلغ مؤقت. كتب أندريه يقول: إن مشروع ديرفيو بقرض كبير لإسماعيل على الحساب الجارى ينبغى استبعاده تماماً: فتقديم قرض على الحساب الجارى يضع المقرض تماماً تحت رحمة المقترض، وهو يتضمن مخاطرة عدم استرجاع المال فى وقت محدد، والخضوع للتأجيلات، وقد يجد المرء نفسه فى نزاع مع خليفة للعرش، ومن ناحية أخرى، فإن قرضاً يتمثل فى سندات قابلة للبيع ذات أجل محدود يعتبر أمراً معقولاً تماماً.

وفى أثناء ذلك، كما ذكر أندريه، كان أوبنهيم يسير فى المشروع بطريقة مختلفة بعض الشيء. فبدلاً من إضاعة وقته فى سؤال أصدقائه من الممولين بإقراض المال لإسماعيل على الحساب الجارى، كان أوبنهيم يتفاوض فى أمر قرض مشابه من الشركة المصرية التجارية، على أن تتولى هذه الشركة جمع الأرصدة اللازمة لإصدار سنداتها. فقد عرف أوبنهيم أن أية مؤسسة تقوم على الأسهم تستطيع أن تفعل ما لا يستطيع البنك الخاص أن يفكر فيه.

ولم يكن أندريه محبباً للفكرة تماماً، وكان رأيه أنه إذا نجح إصدار السندات فلا بأس فى ذلك. أما إذا فشل، فإن سمعة الشركة التجارية ستتأثر بشكل عنيف. فمثل هذا الإصدار يمثل على الأرجح أفضل توفيق بين مطالب إسماعيل وبين الممارسة المالية والتجارية الحسنة. ولقد كان أندريه يدرك بالطبع، أن ديرفيو لن يكون سعيداً بأى حل يستبعده من الصورة، إذ كان ديرفيو طموحاً إلى درجة رفض المنافسة، غير مستقر إلى درجة أنه لم يكن مستمداً لاحتمالها، مفرد التفكير إلى حد العجز عن التكيف. وقد ناشد أندريه صديقه ديرفيو أن

يصبر: فمن لا يشارك اليوم فى القروض ويكتفى بجمع ما له من أموال لابد أن يعيش حتى يقرض الناس بعد ذلك.

وفى هذا الصدد، كان أندريه قلقاً من علاقات صديقه بأوبنهييم. فلقد أحس باختلاف جذرى فى الاتجاهات والمبادئ بين البييتين الماليين السكندريين، الأمر الذى قد يؤدى يوماً ما إلى منافسه «مدمره». ومع ذلك «فإن أمامك وأمامهم مزايا متساوية إذا وحدتم جهودكم، إذا مارستم نفوذكم معاً لتدعيم هذه الجهود وتقوية معاهدة التحالف التى تربط بينكم». لذلك نصح أندريه ديرفيو بالأى يستمر فى محاولاته لإيجاد ٧٠٠,٠٠٠ جنيهه لإسماعيل حتى لا يعوق مفاوضات هنرى أو بنهييم فى لندن، وفضلاً عن ذلك فإن ديرفيو سيستفيد أيضاً - بوصفه أحد مديرى الشركة المصرية التجارية - من أية مساعدة تقدمها له الشركة الإنجليزية.

أما عن خوف ديرفيو من تسلل بنك الكريدى موبيليه إلى مصر، فقد شعر أندريه بأن هذا التسلل أمر حتمى. وكتب يقول «إن هذه المؤسسة التى تمثل اتحاد رأس المال الضخم والعقول الجريئة، تستهدف امتصاص كل شىء فى كل مكان. إن قانون وجودها هو الحركة إلى الأمام دائماً إذ إن الثبات يعنى التدهور. ولذلك فلسوف ترى هذه المؤسسة تمد ميدان نفوذها بنجاح إلى كل مكان». وفوق ذلك، كما أوضح أندريه فإن النمو الضخم فى تجارة مصر وأعمالها المصرفية لابد أن يؤدى إلى تدخل المالية الأوروبية: «وإذا كان منذ ستة شهور يعتبر إنشاء بنك إصدار فى مصر عملاً مقيئاً أو مرغوباً فيه، فإن إنشاء هذا البنك اليوم يبدو لى أمراً لا غنى عنه» وإذا لم يقم بنك الكريدى موبيليه بهذا المشروع فربما قام به بنك كونتوار دى كومت، أو ربما الشركة العامة المقترحة، بل وحتى بنك روزتشايلد قد يتدخل بنفسه فيستفيد من الموقف. لذلك ناشد أندريه ديرفيو أن يتحدث مرة أخرى إلى إسماعيل عن فكرة إنشاء بنك وطنى.

وفى الختام انتهز أندريه الفرصة ليحاضر صديقه مرة أخرى عن أهمية السيولة المالية وضرورة مقاومة مطالب إسماعيل الزائدة. فأندريه يشعر بأن أسعار القطن أعلى من اللازم، وأن احتياطات أوروبا الغربية من الذهب تتدهور، وربما أخذ سعر الخضم فى الارتفاع. وفى نفس الوقت فهناك دائماً خطر الثورة السياسية فى فرنسا، فأندريه مثل كل الفرنسيين الطبيعيين لا يطمئن أبداً إلى استقرار حكومته «اللله يرحمنا يا عزيزى ديرفيو من ثورة أخرى على نمط ثورة ١٨٤٨». ومع ذلك فإن أندريه يود أن يكون مستعداً إذا حدثت مثل هذه الثورة مرة أخرى. لذلك أخبر ديرفيو أن يتمسك قدر الإمكان بشيكات على البنوك لا على الشركات الصناعية، وأن يأخذ الأوراق قصيرة الأجل فحسب، وأن يبعد توقعه عن السوق.

«إننى أريد أن أقنعك بالفائدة المتحققة لك ولنا من التعامل فى رصيدك بحذر بالغ، ومن عدم السماح لأن تضع نفسك فى موضع النقد بأية حال ومن رفض الوقوع فى إغراء لفت نظر الجمهور إليك عن طريق قيامك بدور الوسيط فى عمليات مالية ضخمة جدا، إذ إن تجميع مثل هذه المخاطر الجارية على فترة طويلة المدى لابد أن يشكل خطراً حقيقياً».

وفى نفس هذا المساء أضاف أندريه إلى خطابه لديرفيو بطاقة بريدية يخبره فيها أن سعر الخصم قد ارتفع إلى ٦٪ كما هو متوقع، وأن قرض الشركة المصرية التجارية قد غطى معظمه، ولذلك ينبغى أن يكون ديرفيو سعيداً لاستعادته أمواله. وقد كان من الواضح أن أندريه يخشى أن يكون صديقه غير سعيد بهذه الأنباء.

لقد كان من المفروض أن تدفع سندات الشركة التجارية المصرية ٧٪ كل ستة أشهر، وأن تستحق السداد فى عامين. ولقد كانت معظم هذه السندات من نصيب أصحاب الشركة ومديريها، فقد أخذت الشركة المالية الدولية ما قيمته مائة ألف جنيه، وأخذت مجموعة سولزباخ فى فرانكفورت ٣٠,٠٠٠ جنيه، وأخذ فرولنج وجوشن وأوبنهايم وديرفيو وآخرون مقادير مماثلة. وقد توقعت الشركة المصرية التجارية التخلص من سندات بمائة ألف جنيه للمنتجين الذين يحظون بتنفيذ طلبات الوالى، إذ إن أخذ هذه السندات هو أقل ما يفعلونه فى مقابل فرصة بيع منتجاتهم. وفى النهاية بالطبع سيدفع إسماعيل ثمن هذه الخطوة أسعاراً أعلى لهذه المنتجات، غير إن هذا أمر لا يشغل الشركة التجارية.

ولقد عمق من تحفظات أندريه المعتادة عن «التطور السريع والزائد» لنشاط ديرفيو المالى، وتشككه شبه الغريزى فى كل ما يبدو غريباً فى المهنة، نقول: لقد عمق من هذا كله اهتزاز وضع سوق النقود فى أوروبا. فأزمة عام ١٨٦٣ لم تكن إلا نوعاً من التصفية والتحصن فى مجال المالية الأوروبية. ولقد كان هذا العام عام ازدهار فى تكوين الشركات. ففى إنجلترا وحدها امتصت سندات الائتمان ١٤٥ مليون جنيه، وفى فرنسا حوالى ١٢٠٠ مليون فرنك. وفى نفس الوقت تدفقت ملايين الجنيهات إلى الشرق - وخصوصاً إلى الهند ومصر - حيث كان للفلاحين ولع خاص بالعملة المعدنية. وعندما حل يونيو ١٨٦٣ كان هذا العبء واضحاً فى احتياطات الذهب لبانكى إنجلترا وفرنسا، وقبل نهاية العام كان بنك إنجلترا يقوم بالخصم بسعر ٨٪، وظل بنك فرنسا متمسكاً بسعر ٦ و٧ تحت ضغط الحكومة التى خشيت من آثار أزمة جديدة على قرضها لحرب المكسيك.

وبارتفاع سعر الفائدة أخذت أسهم البورصة فى الانخفاض. ففى إنجلترا- أصيبت سندات دين الحكومة الإنجليزية نفسها، غير أن أسوأ انخفاض هو الذى حدث فى السندات المضاربة ولا سيما ذات الأصل الأجنبى. وكانت بورصة باريس، بحساسيتها لأية خطوة مازالت ضعيفة، ترقد فى حذر وترفع رأسها من حين لآخر لتسقط مرة أخرى بمجرد ظهور أول إشاعة. ومثل هذه الظروف لم تكن على وجه القطع الظروف المواتية لكى يتوسع أى ممول حصيل فى أعماله. ولقد دعم هذه الاعتبارات العامة عند أندريه ما يعرفه عن حالة حساب ديرفيو، والواقع أن استنزاف إسماعيل المستمر لبنك ديرفيو وشركاه قد أدى إلى عجز مستمر لحسابه فى باريس، واقترب هذا العجز فى نهاية ١٨٦٣ من حوالى ٢ مليونى فرنك. ولقد كان هذا عجزاً ضخماً إذا قورن برأس مال بنك أندريه وشركاه البالغ حوالى ٣,٦٠٠,٠٠٠ فرنك ولهذا اضطر البنك الباريسى فى ١٨ يناير ١٨٦٤ إلى أن يذكر ديرفيو فى الإسكندرية فى لباقة بأنه يعول على سداد العجز.

ولقد كان أندريه لطيفاً فى طلبه وإن ظل بنفس الإصرار فى خطابه الخاص «إننا مسرورون بأن نرى بأن نشاط عملياتك يجعل من الضرورى لك أن تطلب منا مثل هذه التسهيلات الهامة. ولكننا فى نفس الوقت نطلب منك ألا تدع حسابك مدينياً بشكل دائم»، غير أن أسبوعاً مضى دون نتيجة، فاضطر أندريه أن يرسل بطاقة بريدية شخصية إلى جانب الخطاب الرسمى من البنك: «ينبغى أن نذكركم أيها السادة بما قلناه فى خطابنا السابق عن حالة حسابكم، ونحن نتوقع دفعات هامة من السداد بالبريد».

وثمة أناس يتكفل الزمن بتهدئة كل أسباب قلقهم. فيختفى هذا القلق بعد أكلة طيبة على الرغم من بقاء المشاكل كما هى. وثمة آخرون يزداد قلقهم ويكبر بمجرد التفكير فيه، لا يستطيعون ترك بيتهم لحظة دون إغلاق الباب والمزلاج ووضع ناقوس الخطر فى مكانه، وعند هؤلاء يدفع كل احتياط إلى احتياط آخر.

ولقد كان ألفريد أندريه من بين هؤلاء. فعند إعادة قراءة بطاقته البريدية إلى ديرفيو لم يشعر بكفاية ما كتب، بل أحس بأن الموقف يدعو إلى كتابة خطاب مفصل شخصى. ولا سيما أن ديرفيو - مخالفاً كل قواعد العمل المصرفى السليم - قد أخذ بالتعاون مع أوبنهم ما قيمته ٣٨ مليون فرنك من سندات الخزنة المصرية التى تستحق الدفع لشركة قناة السويس.

«يؤسفنى أن أراك حالياً ضالماً مع الوالى فى مثل هذه العملية الكبيرة.. إن كل الاعتراضات التى قدمتها فى نوفمبر بمناسبة عرض السبعمائة ألف جنيه ليست صحيحة حتى اليوم فحسب، بل إنك لن تستطيع أن تمنع الرأى العام فى مثل هذه العملية المالية الضخمة من أن يعتقد فى خطأ وضع توقيعك على سندات قيمتها ٣٨ مليون فرنك، وهى سندات مهما كانت

مضمونة فإنها قد تضعك في لحظة معينة في وضع خطير. وأخيراً يا عزيزي ديرفيو أعتقد أن فرصتك الوحيدة في النجاح تتمثل في أن تكون هذه العملية هي الخطوة الأولى في قرض، وأعتقد أنك تخدم مصالحك الحقيقية لو أنك بدلا من إقحام نفسك يوماً بعد يوم مع حكومة. قد رفضت أن تعطى الوالى التسهيلات التى لا تسمح بها المصادر التى تحت تصرفك. إننى آسف أنه لا يوجد عندى الوقت الذى أستطيع أن أتوسع فيه فى شرح أفكارى، إذ إننى أشعر بأن لك مصلحة (من وجهة نظر الأرصد الكبيرة التى ينبغى الاحتفاظ بها فى عالم المال) فى تذكر أفكار ومبادئ فرنسا وفى الاحتراس من تقاليد الشرق الخطرة، وهى تقاليد تشتد خطورتها بسبب إغراء نتائجها المباشرة».

ولقد عبرت رسالة أندريه أفضل تعبير عن الخلاف فى النظرة بين رجلين. فعند أندريه كانت تقاليد العمل المالى فى الشرق هى عكس كل ما يمثل العمل المصرفى الصحيح، كان أندريه متشائماً، استعداداً وفكراً، ولم تكن ثقة ديرفيو ذات أثر على نظراته المتشائمة، فعند هذا المصرفى الحريص المنحدر من أجيال من المولدين الكلفانيين الحريصين، كانت كل هذه الوعود المباشرة وكمبيالات المجاملة والقروض المتراكمة فوق القروض، وكل هذه السندات والأوراق التى حان سدادها- ليست إلا نذيراً بالخراب. ومن مكتبه فى باريس استطاع أن يرى على البعد دوامة التجارة المصرية وآمال ازدهار الأوراق المالية بعين قلقة، هى عين المدافع عن عقيدة توجيهها هرطقات شيعة جديدة كريهة.

ولقد كان أندريه مستاء على وجه الخصوص من عملية قناة السويس، إذ كان يعتقد بأن مركز ديرفيو قد أضعفه اقتراض إسماعيل إلى الحد الذى لا يسمح بإضافة عبء جديد من هذا الحجم. والأسوأ من ذلك هو أن يعلن ديرفيو عن هذا فى عالم المال. إن بنك أندريه وشركاه حريص تماماً على توقيعه الذى يمثل أجيالاً من العمل المصرفى السليم، وهو لا يمنح بخفة للتداول من يد ليد فى أسواق أوروبا المالية. ففى عالم المال، كما فى كل شىء آخر تؤدى الخفة إلى الاحتقار، وبنك أندريه وشركاؤه يتقاضى سعراً مناسباً لاستخدام اسمه، ولذا كثيراً ما نبه مراسليه إلى أن المال قد لا يكون كافياً لتعويض انطباع سيئ خلقه توقيع مشوش. ومع ذلك فما هوذا ديرفيو يضع اسمه على سندات تبلغ حوالى أربعة أمثال رأس مال شركته.

والأكثر من ذلك أن صفقة قناة السويس قد فاحت منها رائحة كريهة. وعلى الرغم من أهمية المبلغ الذى دفعه ديرفيو (٣٨ مليون فرنك) لم يكن هذا إلا جانباً واحداً من موقف معقد حساس تلعب فيه المصالح القومية الهامة والمستقبل السياسى للشرق الأدنى دوراً خطيراً. وديرفيو الذى أشعره قربه من الوالى بالزهو والرضا بدأ يقحم نفسه - بالمساعدة المترددة من جانب صديقه فى باريس - فى أمور أقرب إلى الدبلوماسية منها إلى العمل المصرفى. ومن السهل أن يتحول هذا المزيج إلى مادة متفجرة.